

من الوزير الأول

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة

ورؤساء الجماعات المحلية والمنشآت والمؤسسات العمومية

الموضوع: حول تخطيط المشاريع المتصلة بالإعلامية وبرمجتها ومتابعة إنجازها.

وبعد، حرصا على مزيد دعم وتثبيت الخيارات الوطنية في مجال استغلال
تكنولوجيات الاتصال الحديثة والاستفادة القصوى من المزايا التي توفرها هذه
التكنولوجيات، يتناول هذا المنشور الإجراءات العملية التي يتعين اتباعها من طرف
المؤسسات الإدارية والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية عند تخطيط
المشاريع المتصلة بالإعلامية وبرمجتها ومتابعة إنجازها ، وتحديد دور الوزارة المتعلق
بتكنولوجيات الاتصال وضبط الإجراءات المتعلقة بإنجاز المشاريع ذات العلاقة ، تجسّد
للبرنامج المستقبلي لرئيس الجمهورية وللقرارات الصادرة عن المجلس الوزاري خـ.
الإعلامية بتاريخ 31 جانفي 2003 .

♦ أولا : حول تخطيط المشاريع وبرمجتها

تجسما لمبدأ المسؤولية وحرية المبادرة في إطار الخيارات الوطنية المرسومة، وسعيا إلى إضفاء مزيد النجاعة في مجال تخطيط المشاريع وبرمجتها ، يتعين على كل هيكل عمومي إعداد خطة لتركيز أنظمة المعلومات والاتصال الخاصة به وتحيينها، كلما استوجب الأمر ذلك :-

وتحتوي هذه الخطة خاصة على :

- التوجيهات الاستراتيجية العامة لنظام المعلومات والاتصال للهيكل بما في ذلك جانب السلامة المعلوماتية،

- تشخيص عام لمجمل المشاريع المزمع إنجازها والفترة المعنية بها،

- تحديد الكلفة الإجمالية التقديرية للمشاريع.

- وتعتد هذه الخطة لتسجيل اعتمادات التعهد الجمالية اللازمة ضمن ميزانية البرنامج في إطار قانون المالية وموازن المنشآت العمومية.

ولتأمين حسن تركيز هذه الأنظمة ومتابعة تنفيذها وتحيين عناصرها وتقييم أدائها، يتم إحداث هيئة خاصة بأنظمة المعلومات والاتصال صلب كل هيكل عمومي ترجع بالنظر لرئيس الهيكل، مع الحرص على أن يكون من بين أعضائها مختص على الأقل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وتوكل إلى هذه الهيئة المهام التالية :

- إبداء الرأي في المشاريع ذات العلاقة بأنظمة المعلومات والاتصال والحلول المعتمدة في تأمين سلامة المنظومات المعلوماتية والمبادلات الإلكترونية عبر شبكات الاتصال والواردة بالخطة المشار إليها أعلاه،

- متابعة حسن تنفيذ هذه المشاريع،

- السهر على حسن توظيف الاستثمارات والتجهيزات ذات العلاقة،

- التنسيق بين الإدارات والمصالح الراجعة لها بالنظر فيما يتعلق باستغلال أنظمة المعلومات والاتصال واقتراح كل ما من شأنه إضفاء مزيد النجاعة وحسن الأداء على هذه الأنظمة.

- ويتم الرجوع إلى الهيئة المذكورة قبل المصادقة على مختلف مراحل خطة أنشطة المعلومات والاتصال الخاصة بكل هيكل أو مؤسسة أو منشأة.

♦ ثانيا : دور الوزارة المكلفة بتكنولوجيات الاتصال

حرصا على تحقيق الانسجام بين الخيارات الوطنية في المجال والتوجيهات المقترحة بالمشاريع المبرمجة المتصلة بالإعلامية بالقطاع العمومي وإضفاء مزيد من التواصل والتنسيق بينها ، يتعين على كل هيكل عمومي معني موافاة الوزارة المكلفة بتكنولوجيات الاتصال بما يلي للإعلام :

- نسخة من خطة أنظمة المعلومات والاتصال المصادق عليها من قبل رئيس الإدارة أو الممثل العمومي المعني وذلك في أجل لا يتعدى الشهر من تاريخ اعتمادها،

- تقرير حول الإنجازات للسنة المنقضية في أجل لا يتجاوز موفى جانفي من السنة الموالية،

- البرنامج السنوي لمشاريع الإعلامية المزمع تنفيذها حسب جدول زمني مضبوط لمختلف مراحل الإنجاز، مصحوب بالوثائق الإضافية التي تم إعدادها طبقا لما تم إقراره بناء على رأي هيئة أنظمة المعلومات والاتصال المعنية ، وذلك في أجل لا يتجاوز موفى شهر سبتمبر من كل سنة.

وتتولى الوزارة المكلفة بتكنولوجيات الاتصال في ضوء ذلك :

- تحديد الضوابط الفنية في المجال وتوفير أدلة وكراسات شروط ¹⁷نموذجية للمساعدة والإحاطة بالبياكل العمومية،

- تحديد قائمة المشاريع الهامة التي تستدعي المساعدة والمتابعة الحثيثة في ضوء ما جاء بخطة أنظمة المعلومات والاتصال لكل هيكل عمومي والوثائق المكملة لها. وتعتمد المعايير التالية لانتقاء المشاريع الهامة :

* المشاريع ذات الصبغة الوطنية أو التي تخص قطاعات متعددة.

* المشاريع القطاعية الاستراتيجية أو التي لها انعكاسات اجتماعية واقتصادية هامة.

* الدراسات والخدمات في مجال تكنولوجيات المعلومات ذات كلفة مرتفعة.

♦ ثالثًا : حول الإجراءات المتعلقة بإنجاز المشاريع

تنطلق مرحلة إنجاز المشاريع بإعداد كراسات شروط بعد أن يتم النظر في العناصر المرجعية للحلول المزمع تركيزها والجوانب العملية للمشاريع.

ونظرا لأهمية هذه المرحلة في إجاح مشاريع وفي تحقيق الأهداف المرسومة لنضء المعلومات والاتصال للهيكل العمومي المعني، فإنه يتعين التقيد بالتوجيهات التالية :

- اللجوء إلى المناولة في صورة عدم توفر الخبرات اللازمة لدى الهيكل المعني -
- مراعاة خصوصية بعض المشاريع التي تستدعي التدخل المباشر للبياكل العمومية، و-
بالنسبة إلى مرحلة الإنجاز والتطوير.

-تعهد الهياكل المعنية بنفسها بالمتابعة الدقيقة للإنجاز عن طريق دينيات أنظمة المعلومات والاتصال أو الهياكل الشبكية التابعة لها مع إمكانية اللجوء إلى مكاتب خيرة وطنية بما في ذلك المراكز العمومية للإعلامية للمتابعة الخصوصية حسب أهمية مشروع ومتطلباته ، والحرص على تخصيص الاعتمادات اللازمة لذلك.

-تركيز تدخلات المراكز العمومية للإعلامية على وظيفة صاحب مشروع مفوض ومؤمن للاستغلال والصيانة.

هذا ، وفي نطاق تنفيذ القرارات الرئاسية المتعلقة بمجال الإعلامية، فإنه يتعين إيلاء مسألة اللجوء إلى البرمجيات الحرة العناية الضرورية لإعطاء هذا الخيار الدفع اللازم لما يوفره من مزايا ، مع ضرورة مراعاة جانب ضمان استمرارية العمل ونجاعته عند اعتماد هذا الخيار.

ونظرا لما تكتسيه الإجراءات المبينة أعلاه من أهمية، الرجاء من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة ورؤساء الجماعات المحلية والمنشآت والمؤسسات العمومية السير على تطبيق، بكل دقة وعناية، المقتضيات الواردة بهذا المنشور الذي يلغي ويعوض المنشور عند 51 المؤرخ في 30 نوفمبر 2001 المتعلق بالتصرف في المشاريع الإعلامية واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

والسلام

وزير الشؤون
الإعلامية والثقافية
محمد العنوش